

# دور أدوات التحليل المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي

## "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – في الأردن"

د. هشام علي شطناوي و د. محمد عبدالكريم المومني  
كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن

### المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر استخدام أدوات التحليل المالي لقياس مخاطر الائتمان بالجهاز المصرفي، تمهيداً للتنبؤ بمخاطر الائتمان التي يحتمل أن يواجهها القطاع المصرفي بهدف تخفيض تلك المخاطر سواء بالبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجزء النظري، وذلك لتوصيف أساليب وطرق الائتمان بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وتحديد نوعية مخاطر الائتمان التي يواجهها كلا منها، وتحديد أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة التي يمكن استخدامها في قياس مخاطر الائتمان المصرفي.

وقد اعتمد الباحثان في الجانب التطبيقي من الدراسة على أسلوب دراسة الحالة من خلال تطبيق التحليل المالي على البنوك العاملة بالقطاع المصرفي في الأردن، وذلك من خلال اختيار مجموعة بنوك تمثل عينة تلك الدراسة والتي تعادل نسبة (٥٠%) من عدد البنوك بالقطاع المصرفي بالملكة، حيث تم تطبيق النموذج المقترح والمتمثل في أدوات التحليل المالي التقليدية وهي مجموعة من النسب والمؤشرات المالية، وكذلك استخدام أداة من أدوات التحليل المالي الحديثة وهي نموذج (Z-Score) على عدد (٦) بنوك تنقسم إلى ثلاثة بنوك تقليدية وثلاثة بنوك إسلامية، بهدف تحديد مخاطر الائتمان التي تواجهها تلك البنوك بشكل عام ومخاطر التركيز الائتماني بشكل خاص.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك تأثير لاستخدام أدوات التحليل المالي في قياس مخاطر الائتمان المصرفي، حيث يمكن لتلك الأدوات التنبؤ بمخاطر الائتمان وبصفة خاصة مخاطر التركيز الائتماني على قطاع محدد، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام أدوات التحليل المالي يمكنها مساعدة البنوك في التنبؤ بمخاطر الإعسار المالي والتي تؤثر على درجة استقرار البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، مما يؤثر على أداء الجهاز المصرفي.

**الكلمات الدالة: مخاطر الائتمان المصرفي، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية**

### ١. المقدمة

وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية يمكن من خلالها تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مما يساهم في دعم اقتصاديات الدول.

ونظراً للدور الهام الذي يقوم به الجهاز المصرفي في دعم الاقتصاد وتمويل العديد من المشروعات الاستثمارية، فإنه يعتبر من العناصر الأساسية والهامة التي يعتمد على اقتصاد الدول مما يستلزم ضرورة الرقابة على أدواته بشكل فعال يؤدي إلى عدم تعرضه للمخاطر التي قد تؤثر على أهدافه ووجوده، ويتعرف الجهاز المصرفي بما يمثله من بنوك سواء تجارية تقليدية أو إسلامية للعديد من المخاطر التي تتطلب ضرورة دراستها بشكل جيد لتفاديها أو على الأقل تقليلها والتحوط لها، ومن أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان التي قد تأتي نتيجة عدم سداد المقرض أو نتيجة التضخم بمعدلات تزيد عن معدلات الفائدة المفروضة على المقرض أو مخاطر انخفاض سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أو نتيجة تقديم المقرض ضمانات وهمية أو ضمانات تقل قيمتها الحقيقية

تساهم المؤسسات المالية بمختلف أنواعها سواء كانت بنوك (تقليدية أو إسلامية) في دعم حركة النشاط الاقتصادي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بشكل عام، وتساهم مؤسسات الجهاز المصرفي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات سواء بشكل مباشر عن طريق الجهاز المصرفي أو عن طريق الإقراض إلى أفراد ومؤسسات قادرة على الاستفادة من تلك الأموال

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد ٦، العدد ١ (٢٠١٧)

استلم البحث في ٢٠١٦/١٠/١، قبل في ٢٠١٦/١٢/٢١

ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٣/٢٨

البريد الإلكتروني للباحث: hashim.alshatnawi@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية – CC BY-NC-ND 4.0

ج- ما مدى أهمية استخدام أدوات التحليل المالي لتحقيق الاستقرار الائتماني بوحدة الجهاز المصرفي؟

### ٢.١ أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين الأولى الناحية النظرية ، وتتجلى في أنها تعرض مخاطر الائتمان التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ( البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ) وكيفية مساهمة التحليل المالي بأدواته وأساليب التحوط الائتماني في تخفيض حجم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها تلك البنوك ، مع مقارنة بين طريقة وأسلوب التطبيق في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة ، ومن الناحية الثانية وهي العملية فان التطبيق الكمي لأسلوب التحليل المالي سواء التقليدي أو غير التقليدي على القوائم المالية للبنوك التي تمثل عينة الدراسة ( التقليدية والإسلامية ) لتحديد مدى مساهمة هذا التحليل في تحديد حجم مخاطر الائتمان بكلا النوعين من البنوك ، ومن ثم التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها إيضاح الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية بالنسبة لمخاطر الائتمان والاستقرار المالي وأساليب التحوط ، والخروج بتوصيات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

وبشكل عام فان أهمية الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- أ- التعرف على طبيعة وأنواع مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية.
- ب- وضع إطار متكامل ومدى التعاون بين البنوك التقليدية والإسلامية في مواجهة مخاطر الائتمان التي تواجه كلاهما .
- ج- تشجيع البنوك الإسلامية والتقليدية على استخدام التحليل المالي بأدواته التقليدية وغير التقليدية للتنبؤ بمخاطر الائتمان التي قد يتعرضون لها في حالة اتخاذ قرار ائتمان عكسي أو نتيجة التركيز الائتماني.

### ٣.١ أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي :

- وصف الاستخدام الحالي لأدوات التحليل المالي المستخدمة في الائتمان المصرفي.
- دراسة العلاقة بين الأساليب والأدوات المعيارية ( القياسية ) للتحليل المالي وبين نجاح نظام الائتمان بالجهاز المصرفي.
- تفسير العلاقة بين استخدام أدوات التحليل المالي بكفاءة وبين تحقيق الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي.

تحديد أهمية استخدام أدوات التحليل المالي غير التقليدية للتنبؤ بالفشل المالي.

عن القيمة الدفترية المسجلة بدفاتر العميل ( المقترض ) مما يؤدي إلى تعرض البنك لمزيد من المخاطر الائتمانية.

ويحمل القرار الائتماني العديد من المخاطر التي تؤثر على قيمة البنك في حالة عدم وجود إدارة سليمة للائتمان بالبنك أو عدم استخدامه لبعض الأساليب العلمية والكمية التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار ائتماني سليم تنخفض فيه درجة المخاطر ( حيث لا يوجد ائتمان خالي تماماً من المخاطر ) التي يتعرض لها البنك ومن تلك الأساليب الكمية والموضوعية التي يجب على البنك الاعتماد عليها أسلوب التحليل المالي سواء بالأساليب التقليدية ( النسب والمؤشرات المالية ، التحليل الأفقي ، التحليل الرأسي ، تحليل قائمة التدفقات النقدية ) أو الأساليب الحديثة مثل معادلة الائتمان للتنبؤ بالفشل المالي وأسلوب Z-Score الذي يستخدم في قياس الاستقرار المالي للبنوك وكذلك نموذج كيبورت .

وتتناول هذه الدراسة كيفية تطبيق أسلوب التحليل المالي سواء بالشكل التقليدي أو غير التقليدي لتقليل مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك التقليدية مقارنة مع تطبيق نفس الأسلوب على البنوك الإسلامية لتحديد مدى جدواه في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي نتيجة زيادة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي .

### ١.١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كان أسلوب التحليل المالي يعطي مؤشر حقيقي عن حجم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وحدات الجهاز المصرفي ( البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ) ، ومدى اختلاف تلك المخاطر بين كلا النوعين من البنوك وكذلك تحديد مدى فعالية استخدام التحليل المالي في قياس درجة الاستقرار المالي لتلك البنوك ، والتعرف على مدى التباين في الاستقرار المالي بين كلا النوعين من البنوك للاستفادة منه في التنبؤ بالفشل والعسر المالي واتخاذ إجراءات التحوط الكفيلة بتقليل مخاطر الائتمان.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- أ- ما هي أدوات التحليل المالي المستخدمة فعلياً في أقسام الائتمان بوحدة الجهاز المصرفي؟
- ب- ما هي أدوات التحليل المالي القياسية ( المعيارية ) التي يجب أن تستخدم في أقسام الائتمان بوحدة الجهاز المصرفي؟

الأزمة المالية العالمية ( دليل المصارف الإسلامية الأردنية )" تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية من حيث الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية وأهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات هذه الأزمة والخروج بتوصيات تساعد المصارف التقليدية والإسلامية في تخفيف آثار هذه الأزمة ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن السبب الحقيقي للأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨م كانت بسبب التوسع في القروض الربوية إذ أن مقدار الدين الأصلي سيتضاعف مع الزمن بالنسبة للربا المحسوب عليه ، فيصبح عجز الأفراد والدول أمراً وارداً في كثير من الحالات مما يسبب أزمة تسديد الدين وتباطؤ عملة الاقتصاد لعدم قدرة كثير من الطبقات الوسطى والكبرى على تسديد الدين ومواجهة الإنتاج.

أ. دراسة ( بورقة ، ٢٠١١م ) ، بعنوان: "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ( دراسة تطبيقية مقارنة )" ، تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها في المصارف وإبراز العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وتقدير دالة التكاليف لمجموعة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لمعرفة كفاءة المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتها التقليدية وتحليل وفورات الحجم إن وجدت لمعرفة الحجم الأمثل للإنتاج للمصارف الإسلامية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المصارف الإسلامية هي مصارف رباعية الأبعاد حيث لها بعد اجتماعي كالزكاة والقرض الحسن والضوابط الأخلاقية في المعاملات والبعد التجاري كالمراعاة والإجارة والبعد الاستثماري كالسلم والإستصناع والبعد التنموي كالمشاركة في مشاريع التنمية وتواجه المصارف الإسلامية عدة تحديات أهمها تحديد علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية خصوصاً أنه ليس هناك من يقوم بدور المسعف الأخير على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية ، كما أن من أهم عوامل نجاح البنك الإسلامي كفاءة إدارة المخاطر والتي تبرز من خلال معالجة تقنية كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل ومدى توافرها مع المصرفية الإسلامية .

ج. دراسة ( قندوز ، ٢٠١٢م ) ، بعنوان: " إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية (مدخل الهندسة المالية)" ، تهدف الدراسة إلى البحث عن مداخل مستحدثة ومبتكرة لتطوير أدوات مالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي ، مثل الهندسة المالية الإسلامية ومناقشة عدة موضوعات ومفاهيم مرتبطة بالمخاطر مثل إدارة المخاطر ، وبعض

تفسير أسباب الاختلاف في استخدام أساليب وأدوات التحوط بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

#### ٤.١ فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات وهي :

**الفرضية (١) :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية أدوات التحليل المالي المستخدمة بوحدة الجهاز المصرفي وبين مخاطر الائتمان بتلك الوحدات.

**الفرضية (٢) :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية أدوات التحليل المالي المعيارية ( القياسية ) التي يجب أن تستخدم وبين مخاطر الائتمان بوحدة الجهاز المصرفي.

**الفرضية (٣) :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات التحليل المالي المستخدمة لقياس الاستقرار المالي وبين مخاطر الائتمان بوحدة الجهاز المصرفي.

#### ٥.١ مجتمع الدراسة وعيبتها

يمثل مجتمع الدراسة جميع البنوك العاملة بالجهاز المصرفي الأردني ، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة عددها (٦) بنوك تنقسم إلى عدد (٣) بنوك تقليدية هي: الإسكان والأهلي وبنك الأردن: وثلاث بنوك إسلامية هي : البنك الإسلامي والبنك العربي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي .

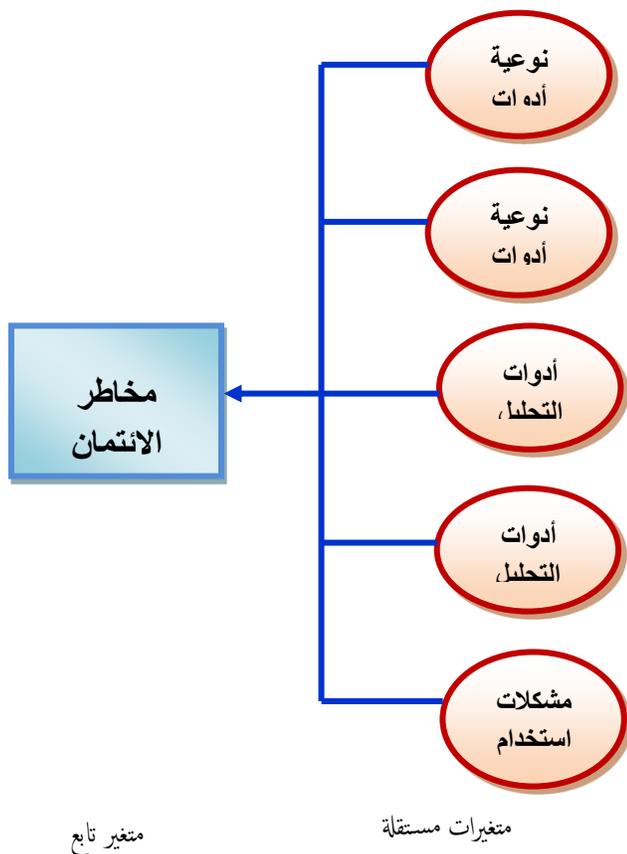
#### ٦.١ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الكمي التطبيقي أما ما يتعلق بالجانب الوصفي التحليلي فقد اعتمدت الدراسة على إعطاء صورة دقيقة لطبيعة التحليل المالي وأساليب تطبيقه سواء بالبنوك التقليدية أو الإسلامية ، وكذلك تحديد سمات وطبيعة الائتمان المالي بالبنوك الإسلامية والتقليدية ، وذلك من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة .

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي ، تم تطبيق مجموعة من أدوات التحليل المالي التقليدية ( نسب ومؤشرات مالية ) ، وكذلك بعض أدوات التحليل المالي غير التقليدية ( اختبار Z-Score ) وذلك على القوائم المالية للبنوك التي تمثل عينة الدراسة .

#### ٧.١ الدراسات السابقة

دراسة ( خربوش ، ٢٠١٠م ) ، بعنوان: " دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات



شكل رقم (١) أ نموذج الدراسة

### ٣. تعريف الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي على أنه: "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم المقترض لمجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف إسترداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وعليه فالائتمان المصرفي هو " عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً ( طبيعياً أو معنوياً ) بناءً على طلبه سواء كان في الحال أم بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو في أي صورة أخرى لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو يكون في شكل تعهد ممثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير".

كما أن الائتمان المصرفي يركز بصورته الأساسية على الثقة ، ويمكن القول بأن الائتمان هو: "علاقة بين طرفين دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بجم عاجلة ، بمعنى أن الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه

الأدوات التي يمكن ابتكارها من خلال الهندسة المالية الإسلامية للتعامل مع مخاطر التمويل الإسلامي والتي يجب أن تكون متوافقة مع موجهات الشريعة الإسلامية ومحققة للكفاءة الاقتصادية، وأنه ينبغي على المناهج الإسلامية لإدارة المخاطر أن تحقق على الأقل نفس المزايا الاقتصادية التي تحقها الأدوات التقليدية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك نقصاً كبيراً في أدوات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية وفي ظل عوامة أسواق المال وزيادة حجم المخاطر وحدتها وسرعة إنتقالها ، وكذا في ظل متطلبات لجنة بازل ٢ ، فإنه يجب إيجاد منهج إسلامي لإدارة المخاطر ومنها مدخل الهندسة المالية الإسلامية والذي يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية ويخفف من المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.

د. دراسة ( غسان ، وقندوز ، ٢٠١١م ) ، بعنوان: " قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية" ، تهدف الدراسة إلى تقييم مدى الحصانة النسبية للمصارف الإسلامية تجاه الصدمات المالية مقارنة بالبنوك التجارية التقليدية ، وذلك باعتبار عينات من النظام المصرفي السعودي حيث تعتبر المخاطر والأزمات سمة ملازمة للأنظمة المالية والأنظمة المصرفية بشكل خاص ، ويعتبر قطاع البنوك إما سبباً لتلك الأزمات أو طريقاً لانتقال العدوى المالية كما تظهر البيانات التاريخية أن البنوك كانت دوماً من أهم المتضررين بالأزمات المالية ، مع بروز الصيرفة الإسلامية ونموها العالمي الكبير بعدما كانت محصورة مثلاً في ماليزيا ودول الخليج العربي ، فهل ساهمت في الاستقرار المالي للنظام المصرفي العالمي ؟ أم أنها أدت الى مزيد من الاضطراب في المنظومة المالية السائدة ، وتبرز أهمية البحث في دراسة مدى استقرار البنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية وصدماها المتتالية ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن البنوك الإسلامية تساهم في تحسين مؤشر الاستقرار المالي في المتوسط بمعدل ٨,٣% عبر تنوع سلعها المالية ، كما أن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة ، كما أن القطاع المصرفي السعودي يشكو من ضعف المنافسة والتي تنعكس سلباً على الاستقرار المالي .

### ٢. متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (١) أ نموذجاً لمتغيرات الدراسة :

حالات التعثر في السداد كانت بسبب تسرب الائتمان الممنوح لأغراض أخرى غير الممنوح لها الائتمان مع تهاون البنك في ذلك.

تحديد الأجل: إذ لا بد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعميله وما يسترده منه ومن هنا كان لا بد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائده ومصاريفه.

الضمانات: وهي التي تُمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية. الخطر: والذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح لطالب الائتمان نظراً لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية ، وقد جرى العرف المصرفي أن يكون تعامل البنك مع طالبي التمويل من خلال ما يعرف بإسم عقد الائتمان أو التسهيلات الائتمانية أيًا كانت صورة الائتمان الممنوحة للعميل.

الانعزال عن العالم ولاسيما في أسواق النقد والمال العالمية وحمية التعامل في هذه الأسواق فمن هذا المنطلق يجب أن يختار من بين البدائل المشروعة ما هو ملائم وقريب من المؤشرات العالمية حتى يلقى القبول والتطبيق.

شرط المعاصرة: ويقصد به الاستعانة بأساليب بحوث العمليات والمصرفية الحديثة وبأساليب تقنية المعلومات وشبكات الإصالات في تطبيق المؤشر المقترح ، ولاسيما أن هذه أساليب تجريدية بحتة والعبرة بموضوع استخدامها .

شرط الجمع بين الثبات والمرونة عند التطبيق: ويعنى أن هناك ثوابت لا يجوز المساس بها ويجب أن توجد مرونة في الفروع والتفاصيل والإجراءات والوسائل والأدوات التي يستعان بها في التطبيق .

جدول (١) متوسط مؤشرات البنوك الإسلامية

م	النسبة	متوسط النسبة
١	نسبة مخصص مخاطر الائتمان إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	3.72%
٢	نسبة التغير في التسهيلات الائتمانية	4.68%
٣	نسبة قياس مخاطر التركز الائتماني للبنك (الائتمان الشخصي)	36%
٤	نسبة مخاطر القروض الممنوحة إلى الأصول	65%
٥	نسبة مخاطر عدم سداد العملاء للقروض	0.47%

مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين ، كما أن الطرف المانح للائتمان في العلاقة السابقة سيكون مصرفاً (البنك) والذي يعتمد بشكل رئيسي في تمويل القروض على الودائع لديه ، وبحق عائداً من عملياته الائتمانية في شكل فرق بين الفوائد التي يدفعها عن الودائع والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين بالتسهيلات الائتمانية، هذا ولا تقوم البنوك التجارية بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية إلا بعد التأكد من سلامة المركز المالي للمقترض وكفاءته وقدرته على الوفاء بدينه تجاه البنك خلال المواعيد المتفق عليها " .

ويمكن للباحث تعريف الائتمان المصرفي على أنه: " نوع من أنواع الائتمان يتضمن مساهمة البنك في دعم المشروعات الإستثمارية بالإقتصاد من خلال تدبير التمويل اللازم لها وفق ضوابط البنك المركزي ، وذلك بشرط تقديم المقترض لضمانات تكفي للحفاظ على أموال الجهاز المصرفي مقابل عمولة ورسوم يجدها البنك ويوافق عليها المقترض ، على أن يلتزم المقترض بسداد القرض وفوائده دفعة واحدة أو على دفعات حسب الإتفاق بينه وبين البنك " .

ويقوم الائتمان المصرفي على مجموعة من العناصر الرئيسية ، أهمها ما يلي :

ثقة البنك في العميل: وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بقصد التحقق من جدارته الائتمانية.

إتاحة مبلغ من المال: وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في قيام البنك بدفع مبلغ تقدي للعميل وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح إعتادات مستنديه لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له ، أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

تعيين مبلغ الائتمان: إذ لا بد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته ، وهو ما يعرف في العرف المصرفي بإسم السقف الائتماني للعميل.

تحديد الفائدة على الائتمان: حيث يُعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان، ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدماً جوهر العمل المصرفي التقليدي.

تحديد الغرض من الائتمان: إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل ، كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه ، ويؤكد الواقع العملي أن الكثير من

- تعتمد البنوك الإسلامية على ودائع العملاء في تقديم التسهيلات الائتمانية لطالبيها حيث تبلغ تلك النسبة (٧٩%).

ثالثاً: مقارنة بين المؤشرات والنسب المالية لقياس مخاطر الإئتمان بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

جدول ( ٢ ) مقارنة بين متوسط مؤشرات البنوك التقليدية والإسلامية

م	المؤشر أو النسبة	متوسط البنوك الإسلامية	متوسط البنوك التقليدية
١	نسبة مخصص مخاطر الإئتمان إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	3.72%	2.19%
٢	نسبة التغير في التسهيلات الائتمانية	4.68%	6.38%
٣	نسبة قياس مخاطر التركيز الائتماني للبنك	36% الائتمان الشخصي	29% قطاع التجارة
٤	نسبة مخاطر القروض الممنوحة إلى الأصول	65%	63%
٥	نسبة مخاطر عدم سداد العملاء للقروض	0.47%	3%
٦	نسبة خسائر إنخفاض قيمة الضمانات الائتمانية	2.93%	0.04%
٧	نسبة متوسط القروض الممنوحة إلى إجمالي أصول البنك	56%	61%
٨	نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات	73%	82%
٩	نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي ودائع العملاء	79%	86%

من خلال المقارنة بين متوسطات النسب والمؤشرات المالية لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، يمكن إستخلاص الآتي :

- تخصص البنوك الإسلامية مخصص لمواجهة مخاطر الإئتمان بمعدلات أعلى منها بالبنوك التقليدية.

- تتزايد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التقليدية بمعدل أعلى منها بالبنوك الإسلامية .

- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر التركيز الائتماني بقطاع الإئتمان الشخصي ، أما البنوك التقليدية فتواجه مخاطر التركيز الائتماني بقطاع التجارة.

٦	نسبة خسائر انخفاض قيمة الضمانات الائتمانية	2.93%
٧	نسبة متوسط القروض الممنوحة إلى إجمالي أصول البنك	56%
٨	نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات	73%
٩	نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي ودائع العملاء	79%

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنوك المحلية

من الجدول الموضح أعلاه والذي يتضمن متوسط المؤشرات والنسب المالية للبنوك الإسلامية يمكن ملاحظة الآتي :

- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر التركيز الائتماني بنسبة متوسطة مرتفعة (٣٦%).

- تخصص البنوك الإسلامية مبالغ كمخصص لمقابلة مخاطر الإئتمان المصرفي إلا أنها نسبة منخفضة إلى حد ما (٣,٧%).

- تزيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الإسلامية بمعدل متوسط (٤,٧%) خلال فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٠٨ م) .

- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر إرتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات البنوك (٦٥%).

- لا تواجه البنوك الإسلامية بالقطاع المصرفي الأردني مخاطر الإئتمان المصرفي الناتجة عن عدم سداد العملاء للتسهيلات الائتمانية ، حيث تبلغ تلك النسبة (٠,٤٧%) فقط ، ويرجع ذلك الى أن التسهيلات الائتمانية بالبنوك الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وليس الاعتماد على الفوائد.

- تواجه البنوك الإسلامية احتمالية التعرض لمخاطر الإنخفاض في قيمة الضمانات الائتمانية ولكن بنسبة منخفضة جدا (٢,٩%) ، وقد يرجع ذلك إلى عدم اشتراط البنوك الإسلامية من العملاء طالبي الإئتمان المصرفي تقديم أي ضمانات سواء مالية أو عينية للحصول على التسهيلات الائتمانية.

- تواجه البنوك الإسلامية بالقطاع المصرفي الاردني مخاطر إرتفاع نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات التي تمتلكها البنوك (٤٣%) ، ويوضح ذلك زيادة اعتماد

البنوك الإسلامية في دوران أصولها على الإستثمارات وتقديم التسهيلات الائتمانية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

- يتزايد وزن التسهيلات الإئتمانية مقارنة بالاصول ( الموجودات ) في كلا النوعين من البنوك.
- تتعرض البنوك التقليدية لمخاطر عدم سداد العملاء للقروض ، وذلك لإعتمادها على الفائدة في منح التسهيلات الإئتمانية ، أما البنوك الإسلامية فتتعرض لتلك المخاطر ولكن بنسب ضئيلة جدا (٠,٤٧%) نظراً لإعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم الإعتماد على الفوائد.
- تتعرض البنوك الإسلامية بشكل أكبر من البنوك التقليدية لمخاطر الإنخفاض في قيمة الضمانات الإئتمانية ، وقد يرجع ذلك إلى اشتراط البنوك التقليدية على عملاء الإئتمان ضرورة تقديم ضمانات إئتمانية ، وتقييم تلك الضمانات بالقيمة العادية مما يقلل من مخاطر إنخفاض قيمتها مستقبلاً.
- تزيد نسبة متوسط القروض الممنوحة من البنوك التقليدية الى إجمالي أصول البنوك (٦١%) عنها بالبنوك الإسلامية (٥٦%).
٤. تطبيق النموذج على البنوك التقليدية :
- من خلال تطبيق النموذج على البنوك التقليدية التي تمثل عينة الدراسة ، وذلك من خلال جميع متطلبات النموذج من القوائم المالية لتلك البنوك والمدرجة بموقعها الإلكتروني، يمكن إستخلاص قيمة النموذج لكل بنك كما يلي :

جدول (3) قيمة ( Z-Score ) للبنك الأهلي

Z	نسبة حقوق الملكية على الاصول (K)	نسبة العائد على الاصول	العائد ( صافي الدخل )	حقوق الملكية ( حقوق المساهمين + الاحتياطيات النظامية والعامه )	مجموع الاصول	السنوات
236.23	16.091%	1.653%	2638757	25690451	159652525	2008
	16.007%	1.718%	3030485	28235444	176399258	2009
	16.844%	1.627%	2824627	29233218	173556430	2010
	16.672%	1.741%	3149353	30158355	180887390	2011
	16.807%	1.823%	3466049	31963510	190180838	2012
	16.48%	1.712%	متوسط العائد على الاصول ( $\mu$ ) ، متوسط نسبة حقوق الملكية على الاصول			
		0.0008	الانحراف المعياري للعوائد على الاصول ( $\sigma$ )			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك بالموقع الإلكتروني.

جدول (4) قيمة ( Z-Score ) للبنك العربي

Z	نسبة حقوق الملكية على الاصول (K)	نسبة العائد على الاصول	العائد ( صافي الدخل )	حقوق الملكية ( حقوق المساهمين + الاحتياطيات النظامية والعامه )	مجموع الاصول	السنوات
---	----------------------------------	------------------------	-----------------------	--	--------------	---------

57.35	8.84%	2.10%	2759523	11633831	131660693	2008
	10.29%	1.63%	2071458	13045286	126837962	2009
	12.10%	1.70%	2126658	15171947	125372866	2010
	12.38%	2.08%	2888435	17166201	138657505	2011
	12.81%	2.07%	3240316	20065507	156652337	2012
	11%	1.915%	متوسط العائد على الاصول ( $\mu$ ) ، متوسط نسبة حقوق الملكية على الاصول			
	0.0023		الانحراف المعياري للعوائد على الأصول ( $\sigma$ )			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك بالموقع الإلكتروني

جدول رقم (5) قيمة ( Z-Score ) لبنك الإسكان

Z	نسبة حقوق الملكية على الاصول (K)	نسبة العائد على الأصول	العائد ( صافي الدخل )	حقوق الملكية ( حقوق المساهمين + الاحتياطيات النظامية والعامه )	مجموع الأصول	السنوات
14.50	0.84%	1.99%	1223741	517151	61436183	2008
	9.53%	0.15%	85931	5632822	59109718	2009
	11.85%	1.47%	790431	6386956	53882413	2010
	12.95%	1.80%	1031921	7408322	57197486	2011
	12.12%	1.83%	1252983	8305979	68505513	2012
	9.46%	1.45%	متوسط العائد على الاصول ( $\mu$ ) ، متوسط نسبة حقوق الملكية على الاصول			
	0.0075		الانحراف المعياري للعوائد على الأصول ( $\sigma$ )			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك بالموقع الإلكتروني

1. تؤثر نوعية أدوات التحليل المالي المستخدمة في قياس مخاطر الإئتمان بالجهاز المصرفي على فعالية التنبؤ بالمخاطر المحتملة لقرارات الإئتمان ، حيث يمكن إستخدام الأدوات التقليدية والمتمثلة في النسب والمؤشرات المالية والتي توضح العلاقة بين عدة عناصر

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن التوصل الى النتائج والتوصيات الآتية :

أولاً: النتائج

٥. التوصيات ( Z-Score ) ، كما يمكن إستخدام الأدوات الحديثة مثل نموذج ( Z-Score )

- وذلك لقياس درجة الإعسار والاستقرار المالي للبنوك نتيجة اتخاذ قرارات الإئتمان.
٢. تستخدم أدوات التحليل المالي القياسية ( المعيارية ) سواء التقليدية أو الحديثة في تقدير حجم مخاطر الإئتمان التي يمكن أن تواجهها البنوك سواء تقليدية أو إسلامية.
٣. إن إستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل الناتج عن الإعسار المالي بالبنوك التقليدية والإسلامية يساهم في تقليل حجم مخاطر الإئتمان المصرفي التي تواجهها تلك البنوك.
٣. تستخدم أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة كأدوات تحوط ضد مخاطر الإئتمان المصرفي سواء للبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية ، وذلك بسبب قدرتها على التنبؤ بتلك المخاطر من خلال العلاقة بين أرقام عناصر الإئتمان بالقوائم والتقارير المالية للبنك وكذلك الإيضاحات المرفقة بها والتي تعتبر جزء لا يتجزأ منها.
٤. تواجه عملية التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك بعض المشكلات والتي تؤثر سلباً على فعالية إستخدام أدوات التحليل المالي في قياس ( التنبؤ ) بمخاطر الإئتمان ، ومن تلك المشكلات إختلاف الصيغة لبعض الحسابات بالإيضاحات المرفقة بالقوائم والتقارير المالية أو عدم توفر بعض القوائم المالية السنوية لبعض البنوك مثل بنك الاردن ( عام ٢٠٠٨ م ).
٥. لا تتعرض البنوك التقليدية الكبيرة ( التي تقدم تسهيلات إئتمانية بحجم كبير ) للإعسار المالي بسبب سياساتها الإئتمانية ، ويرجع ذلك الى زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها لعملائها وهذا يتوافق مع سياسة الحجم الكبير إقتصادياً ، حيث كلما زاد حجم الإنتاج كلما إنخفضت نسبة الخسائر والمخاطر ، مع إتباعها سياسات جيدة للتحويل والمتابعة للمقترضين وكذلك التقييم الصحيح والدقيق للضمانات المقدمة من طالبي التسهيلات الإئتمانية..
- تتعرض البنوك الإسلامية الصغيرة ( التي تقدم تسهيلات إئتمانية بحجم صغير ) لمخاطر الإئتمان بشكل أكبر من البنوك التقليدية الصغيرة ، ويرجع ذلك الى إشتراط البنوك التقليدية على طالبي التسهيلات الإئتمانية تقديم ضمانات عينية تفوق قيمة التسهيلات الإئتمانية ، في حين لا تشترط البنوك الإسلامية الصغيرة تلك الضمانات بسبب اعتماد الإئتمان لديها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
٤. تتعرض البنوك الى مخاطر الإئتمان بشكل مستمر ، حيث أن كل قرار إئتماني يحمل درجة من المخاطر ، ويتطلب ذلك ضرورة دراسة القرارات الإئتمانية السابقة للبنوك والمتاحة بقوائمها المالية ، ثم تحليل الوضع الراهن بهدف التنبؤ بحالة التسهيلات الإئتمانية مستقبلاً ومدى تأثيرها على درجة السيولة وإحتمالية تعرض البنك لفشل مالي بسبب التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية ، ويتطلب ذلك تطبيق عدة نسب ومؤشرات مالية للتنبؤ بالإعسار المالي الذي يحتمل تعرض البنك له.
٥. تتعرض البنوك الإسلامية التي تقدم تسهيلات إئتمانية محدودة أو قليلة مقارنة بحجم ودائع العملاء لديها الى مخاطر إئتمانية مرتفعة ، مما يتطلب ضرورة تطوير نماذج تقييم مخاطر الإئتمان بإستخدام أسلوب التحليل المالي ، وذلك بهدف دراسة الحالة التاريخية للبنك وتحديد حجم خسائر الإئتمان التاريخية لزيادة حجم تلك التسهيلات مما يزيد من دخل العمليات الإئتمانية والتي تمثل مصدر هام من مصادر الدخل للبنك..

## المصادر

## المصادر باللغة العربية:

سويلم ، محمد ( ١٩٨٧ ) ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية – مدخل مقارنة ، بدون طبعة ، بدون مكان نشر ، بدون ناشر .  
صيام ، جمال ( ٢٠١١ ) ، دراسات قانونية وإقتصادية ، برنامج الدراسات العليا في المحاسبة المالية ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية .  
عبدالرشيد ، مدحت ( ٢٠١٠ ) ، إعداد وتحليل القوائم المالية في ظل إستخدام الحاسب الآلي ، إصدارات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، الدبلوم المهني في المحاسبة القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

## الكتب باللغة الأجنبية:

Raghawan ( 2003 ) Risk Management in Banks, Chartered Accounting.

## وقائع وأوراق مؤتمرات:

المرطان ، سعيد بن سعد ، تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي " النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية " ، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي <http://iefpedia.com>  
بلوفاي ، أحمد مهدي ( بدون سنة نشر ) ، البنوك الإسلامية والإستقرار المالي " مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة المملكة العربية السعودية .  
بن بوزيان ، محمد وآخرون ( ٢٠١١ ) ، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة ، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة ، قطر .  
بوزيان ، محمد بن وآخرون ( ٢٠١١ ) ، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية " واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل ٣ ، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة ، قطر .  
خريوش ، حسني علي ( ٢٠١٠ ) ، دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العالمي الدولي الرابع بجامعة الكويت .

النسائي ، أحمد ياسر ( ٢٠١٠ ) ، مدى تطبيق المصارف الإسلامية للرقابة الداخلية " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في حضرموت الصحراء ، مجلة العلوم الإدارية بكلية المجتمع بسيئون ، اليمن .

جير ، رائد ( ٢٠١١ ) ، بيع المراجعة للأمر بالشراء وضوابطه الرقابية في المصارف الإسلامية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني السنة التاسعة عشرة .  
شاهين ، علي عبدالله و صباح ، هبة مصباح ( ٢٠١١ ) ، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد الخامس عشر العدد الأول .  
قندوز ، عبدالكريم أحمد ( ٢٠١٢ ) ، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية " مدخل الهندسة المالية " ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد التاسع .  
الحفاجي ، نعمة عباس و الغالبي ، طاهر محسن ( ٢٠٠٨ ) ، قراءات في الفكر الإداري المعاصر ، الطبعة العربية ، الأردن ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع .  
السنفي ، عبدالله عبدالله ( ١٩٩٥ ) ، أساسيات الإدارة المالية ، بدون دار نشر ، صنعاء جمهورية اليمن .

السويلم ، سامي بن إبراهيم ( ٢٠٠٧ ) ، التحوط في التمويل الإسلامي ، الطبعة الأولى بدون دار نشر .

حجازي ، وفاء يحيى أحمد ، المحاسبة عن القروض والإئتمان ، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها ، القليوبية ، جمهورية مصر العربية .

حنفي ، عبدالغفار و قرياقص ، رسمية ( ١٩٩٧ ) ، الأسواق والمؤسسات المالية ، بدون طبعة ، مركز الاسكندرية للكتاب .